مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (26) العدد (1)2004
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Arts and Humanities Science Series Vol (26) No (1) 2004

# مفهوم مصطلح الجملة قديماً وحديثاً

الدكتور رضوان القضماني *
ميساء عبد القادر **

(قبل للنشر في 2004/6/9)

## □ الملخّص □

كَثُرت التحديدات التعريفية الخاصة بالجملة منذ الدراسات اللغوية الإغريقية حتى أيامنا هذه. وقد انصبّت جميعها في محورين مدارهما: علاقات الإسناد، وإفادة دلالة معيّنة.

يتفرّع على المحور الأول مجموعة الضوابط النحوية الخاصّة بكل لغة. ويقوم عليها وعلى الدلالة مبدأ قبول جملةٍ بعينها، مع ما يتّخذه مبدأ القبول هذا من درجات متباينة بين حدّ أعلى في القبول وحدّ أدنى، وبينهما درجات أُخرَ. وإذ أسهم اللغويون العرب القدماء برصيد مهم في هذا المجال، فقد برّز فيه الغربيّون من المحدثين أيضاً. وجاءت نتائج دراساتهم متّفقةً،في كثير من الأحيان، مع ما سبق للعرب الغوص فيه، وإن يؤثر لهم تميّزهم بالعلمية والمنهجية والشمولية.

يهدف هذا البحث إلى استجلاء مفهوم الجملة عند اللغويين العرب القدماء، واستجلاء أحكامهم التي قامت عليها مسألة قبول هذه الجملة من دون تلك، مع تبيان ما أفرزته أبرز الدراسات اللغوية الحديثة عند الغربيين بهذا الشأن، تأكيداً منا أنّ الفكر الإنساني واحد، وإن اختلفت الأزمنة، وتباينت الطرق المتبعة.

* أستاذ في قسم اللغة العربية – كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة البعث – حمص – سورية.
** طالبة دكتوراه في قسم اللغة العربية – كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.

مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (26) العدد (1)2004
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Arts and Humanities Science Series Vol (26) No (1) 2004

# Ancient and Recent Concept of the Term: "Sentence"

**Dr. Ridwan al-Kudmani***
**Maisaa Abd al-Kadir ****

**(Accepted 9/6/2004)**

## □ ABSTRACT □

All numerous sentence related definitions, starting from Greek linguistic studies up to present ones have revolved around two axes: ascription and reporting of specific indications.

The first axis is branched off into groups of grammatical limitations related to each language, on which and an indication of the acceptance of a sentence is made, together with what comes with this rule of variable degrees ranging between max-acceptance and min-one plus others in between.

Ancient Arab linguists contributed a lot to this field in which western modernists are also remarkable, their study results are in consistency most often with what Arabs had already addressed, although westerns were distinguished in scientific, methodological and comprehensive aspects.

This paper tries to clarify ancient Arab linguist's concept of sentence, explain the principle upon which they depended in their acceptance or rejection of a particular sentence, and highlight new western studies in this field. This is to emphasize shared human thinking despite differences of times and methods.

***Professor, Arabic Department, Faculty Of Arts And Humanities, Al- Baath University, Homs, Syria.**
****Ph.D. Student, Arabic Department, Faculty Of Arts And Humanities, Tishreen University, Lattakia, Syria.**

## مقدمة:

يعد مفهوم الجملةِ مفهوماً متجذّراً في التراث اللغوي. وإذ قامت أركانها الأساسية على مفهوم منطقي أرساه فلاسفة الإغريق مداره الموضوع والمحمول، فقد ظهرت هذه الأركان في الدراسات النحوية متجسّدة في مفهوم الإسناد. وهو المفهوم الذي تبنّاه النحويون العرب القدماء منذ"سيبويه" حتى أيامنا الحاضرة، وبنت عليه أحدث النظريات اللغوية الغربية آراءها.

يقع على عاتق مجموع المكوّنات الوظيفية المؤلِّفةِ الجملةَ مهمة التواصل. وهي الوظيفة التي قُرِنَت باللغة منذ القديم، وإنْ اتخذت مصطلح الإبلاغ حيناً، والإفهام حيناً آخر علامةً لها. فإنْ حدثَ ما يُخلّ بأداء الجملةِ وظيفتَها هذه، عُدَّت هذه الجملة خارجةً على العرف اللغوي المتّبع. ولهذا الإخلال أسباب متعدّدة، تعود في جزءٍ منها إلى علاقات الإسناد، وتعود في جزءٍ آخر إلى عوامل أُخر.

لقد أرسى أسلافنا العرب القدماء تعريفاتٍ ومبادئ ما زلنا نحن، أحفادهم المعاصرين، عالة عليهم فيها، ويمكن اكتشاف عوامل هذا الإخلال من خلالها، وكانوا في ذلك مصدراً مهماً مثلما هي النظريات الغربية الحديثة مصدراً آخر مهماً. وحسبنا في هذا المقام استجلاء هذه العوامل من خلال هذين المصدرين.

## الدراسة:

يطالعنا بعض اللغويين العرب القدماء باصطلاح "الكلام"، مرادفاً به ما اصطلح عليه آخرون بـ"الجملة" كما هي الحال مع "ابن جني"، إذ قال:"أما الكلام فكل لفظ مستقلّ بنفسه، مفيد لمعناه، وهو الذي يسمّيه النحويون الجمل، نحو زيد أخوك، وقَام محمد، وضربَ سعيد، وفي الدار أبوك، وصه، ومه، ورويد، وحاءِ، وعاءِ في الأصوات، وحَسِّ، ولَبِّ، وأُفٍّ، وأوّه. فكل لفظ استقلّ بنفسه، وجنيتَ منه ثمرة معناه فهو كلام."[1]

فيكون، بذلك، مفهوم (الكلام/ الجملة) قائماً على سمتين: الاستقلالية، وإفادة معنى. وبهذا فَسَّر"ابن الناظم" قول "ابن مالك":

**"كلامنا لفظٌ مفيدٌ، كاستقمْ  واسمٌ، وفعلٌ، ثم حرفٌ، الكَلِمْ"(2)**

إذ قال:"الكلام عند النحويين هو اللفظ الدال على معنى يحسن السكوت عليه. وهذا ما أراده بقوله: ".....مفيد كاستقم  ....."

كأنه قال: الكلام لفظ مفيد فائدة تامّة، يصحّ الاكتفاء بها، كالفائدة في "استقم" فاكتُفي عن تتميم الحدّ بالتمثيل."(2)

وبهذا أخذ "السيوطي":"الكلام قول مفيد. وهو ما يحسن سكوت المتكلّم عليه، وقيل السامع، وَقيل هما"(3) ولا سيّما أنّ"القول لفظ دل على معنى."(4)، أما الإفادة، فـ"تحصل بالإسناد، وهو لا بد له من طرفين: مسند ومسند إليه."(5).

إذن، يمكننا أن نطلق اصطلاح (الكلام/ الجملة)، وفق هذه الرؤية، على كلّ تتابعٍ لغوي يحقّق السمتين(الاستقلالية/ الاكتفاء)، و(إفادة معنى) معاً. فإذا ما انتفت إحداهما، انتفى احتمال أن يكون هذا التتابع (كلاماً /جملةً).

إن الإصرار على تحقّق هاتين السمتين يجعل من (الكلام /الجملة) رسالة لغويّة غرضها الإبلاغ في المقام الأوّل. فإذا نظرنا في الجمل [1] ، و[2] ، و[3] :

[1] – انتصاراً له.

[2] – إذا استطاع زيدٌ نيلَ الجائزة.

[3] – لهوتُ العقلَ راشداً به.

تبيّن لنا أنها جميعها غير مقبولة. فقد اتسمت[1] و[2] بعدم الاستقلالية لاحتياج كل منهما إلى جزءٍ متمِّم يتوضّح بوجوده المراد منهما. كما اتسمت [3] بالاستقلالية، لكن من دون أن يفيد ترابط أركانها دلالة ما.

يعنى هذا أن السمتين السابقتين ليستا إلّا شرطين يتحدّد بموجبهما معاً أمر قبول هذا التتابع اللغوي والاعتراف به جزءاً من(كلام العرب/ جملها).

وتقوم رؤية أخرى على أن الكلام أخصّ من الجملة، ما ينفي ترادفهما. فقد فرّق"ابن هشام" بينهما، لمّا حدّد كلاً منهما؛ فـ"الكلام هو القول المفيد بالقصد.وَ المراد بالمفيد ما دلّ على معنى يحسن السكوت عليه. والجملة عبارة عن الفعل وفاعله، كـ"قام زيد" والمبتدأ وخبره، كَـ "زيد قائم"، وما كان بمنزلة أحدهما نحو"ضُرب اللص"،وَ "أقائم الزيدان" وَ"كان زيد قائماً"، وَ"ظننته قائماً". وبهذا يظهر لك أنهما ليسا مترادفين كما يتوهمه كثير من الناس."[6] .

يُعدّ "ابن هشام" في تحديده هذا ممثّلاً قسماً كبيراً من النحويين. لقد حَصَر مفهومه للكلام في حصول استقلاليةٍ ودلالةٍ مكتملة، في حين استند مفهومه للجملة إلى وجود علاقات معينة تقوم بتنظيم أركان الجملة، هي العلاقات التي تنتسب في علم اللغة الحديث إلى ما ندعوه بـِ"العلاقات النظميّة السياقيّة"" Syntagmatic relations". تربط هذه العلاقات بين ركنين أساسيين، ها هنا، تتماز بهما الجملة، ويمكن ألا تكتمل الدلالة بوجودهما، وهما المسند والمسند إليه.

كما يبدو، من هذا التمييز أيضاً، فرق كمّي؛ فالجملة تنطوي على الركنين المذكورين، في حين يمكن للكلام أن يحتوي على غير جملةٍ، أي على غير مسندٍ واحد، وعلى غير مسند إليه واحد، كما هي الحال في الجمل الواقعة في حيّز الشرط.[7]

لقد قُسمت الجملة عند ابن هشام والنحويين المتأخرين، اعتماداً على هذين الركنين، إلى اسمية، وفعلية. أما الاسمية، فَـ"هي التي صدرها اسم كزيد قائم"[8]، وأمّا الفعلية، فَـ"هي التي صدرُها فعل، كقام زيد"[8]*، ولم يُنظر في ما يطرأ على هذه الجملة من تقديم أو تأخير، أو إضافات متنوّعة[9]. وقد ميّزوا، اعتماداً على الوظائف النحوية الخاصة بكلّ ركن بين الجملةِ الكبرى، وَ"هي الاسمية التي خبرها جملة نحو"زيدٌ قام أبوه، وزيدٌ أبوه قائم"[10]." والجملة الصغرى،وَ"هي المبنيّة على المبتدأ، كالجملةِ المخبر بها في المثالين."[10]. وللكلام أن يضمّ النوعين معاً.[10]

يمكّننا هذا من تحديد الهياكل الأساسية لأنماط الجمل في العربية، وَهي**:

ج = فعل + فاعل / مسند + مسند إليه

ج = مبتدأ + خبر / مسند إليه + مسند

ح = مبتدأ + (فعل + فاعل) / مسند إليه + (مسند + مسند إليه)

ح = مبتدأ(1) + (مبتدأ(2) + خبر) / مسند إليه(1) + (مسند إليه(2) + مسند).

إنها الهياكل الأساسية التي تُبنى عليها كلّ جملة عربية، ويمكن لها، بعد ذلك، أن تظهر في أشكالٍ متعدّدة* تبعاً للإضافات المزيدة عليها التي يُطلق عليها مصطلح"الفضلة". وبذلك تتحدد أولى درجات المقبولية في إمكانية إرجاع أية سلسلة لغوية منطوقة أو مكتوبة إلى أحد هذه الأنماط القالبيّة، التي يصح، أن ندعوها، أخذاً بوجهة نظر اللسانيات التوليدية والتحويلية(Generative and Transformational Linguistics) ، بـ"البنى العميقة" (Deep structure).

تبدو هذه النظرة للجملة بنيوية خالصة، حدّت من دخول العنصر الدلالي لمصلحة البنية ومكوّناتها. وبهذا تعدّ الجملة [3] [لهوت العقل راشداً به ] سليمة ما دامت تتخذ من النمط القالبي (ج = فعل + فاعل + فضلة) أساساً لها، مع أنها، دلالياً، غير مقبولة. وهذا يعني أن مقبولية جملة معينة لا يمكن أن تتحقّق في غياب العنصر الدلالي، وإن حقّقت شرط السلامة البنائيّة.

يعيدنا هذا الأمر إلى"سيبويه" الذي ميّز بين مصطلحات خمسة، ومحورين اثنين، لمّا فرّق بين"مستقيم حسن، ومُحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب

فأمّا المستقيم الحسن، فقولك: أَتَيْتُكَ أمسِ وسآتيك غداً".

وأما المحال، فأن تنقض أوّل كلامك بآخره، فتقول: أتيتك غداً، وسآتيك أمسِ.

وأما المستقيم الكذب ، فقولك: حملتُ الجبلَ ، وشربتُ ماء البحر ، ونحوه.

وأما المستقيم القبيح، فأن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيداً رأيت، وكي زيداً يأتيك وأشباه هذا.

وأما المحال الكذب، فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس."[12]

فأن تكون الجملة مستقيمة شيء، وأن تكون محالاً شيء آخر***. ومن هذين المحورين تبرز سمات لها صلة بالمنطق والعرف الاجتماعي كالكذب ، والحسن ، والقبح.

يمكننا، بعد إنعام النظر في ما أورده سيبويه، إعادة كتابته بالأنساق التعادلية التالية:

(أ)– (ح/ح): مستقيم حسن: [مقبولة تركيبياً ] + [مقبولة دلالياً]

(ب)– (ح/ج): مستقيم كذب: [مقبولة تركيبياً ] + [غير مقبولة منطقياً]

(هناك مغالطة دلالية منطقية مبنية على تناقض بين النواميس التي تبيحها علاقات الأشياء في المرجع(Reference) والدلالة المستفاد منها في الجملة)

(جـ)– (ح/ج) مستقيم قبيح: [مقبولة تركيبياً/غير مقبولة تركيبياً] + [قد تقبل دلالياً]

(يعود القبول إلى سلامة البنية الأساسية،أي النمط القالبي الأساسي.ويعود عدم القبول إلى سوءٍ في توزيع عناصر الجملة وفقاً للعلاقات النظمية السياقية المعمول بها ).

(لإمكانية فهم الدلالة المرادة استناداً إلىحدس المتلقّي(Gussing instinct

(د)– (ح /ج): مُحال: [مقبولة تركيبياً] + [غير مقبولة منطقياً].

(هـ)– (ح/ج) مُحال كذب: [مقبولة تركيبياً] + [غير مقبولة منطقياً].

يبدو لنا من (أ)، وَ(ب)، وَ(جـ) إيلاء سيبويه التمثيل الدلالي أهمية مميزة، إذ كان يمكننا القول إن محور الاستقامة قائم على تحقّق بناءٍ تركيبي سليم فقط، لولا وجود مغالطة تركيبية في البنية السطحية لِـ(جـ). وكان يمكننا القول إن محور الاستقامة قائم على تحقق تمثيل دلالي فقط، لولا وجود مغالطة دلالية في (ب).

إن (د)، وَ(هـ) تظهران لنا أن محور المحال ليس إلا سوء استخدام الإمكانيات التي يتيحها محور العلاقات الجدولية الاستبداليّة (Paradigmatic relations) في محور العلاقات النظمية السياقيّة.

يتحدّد، من خلال ذلك، أن مقبولية جملة ما تتحقق من اتحاد الأمرين: (بناء تركيبي سليم + دلالة وضعية).

ولكن هذه النظرة إلى مقبولية جملة معينة، تجعل من جملة سيبويه"آتيتكَ أمس" مساويةً لجملته الأخرى "قد زيداً رأيت". وهذا أمر بعيد ، ما يعني وجوب فرض حدود معينة لهذه المقبولية.

تتحدّد أولى درجات هذه الحدود بالنظر إلى معطيات ما أسميناه بالبنية العميقة فقط، وعليها تعد جملة"قد زيداً رأيت" مقبولة، بالرغم من أنها مرفوضة اعتماداً على حدسِ أي متلقّ عادي عارف باللغة العربية، بينما تتحدّد أعلى درجات هذه المقبولية بالنظر إلى معطيات"البنى السطحية" المقامة على أسس السلامة اللغوية. وهذه السلامة لا يمكن أن تتحقق إلا بوجود مجموعة الضوابط التي تتحكم بتحديد أركان الجملة، وبترتيبها، وبتنظيمها، ونقصد ما يتعارف عليه بِـ"النحو"(Grammar).

تبرز هذه الفكرة بدقة عند البلاغي"عبد القاهر الجرجاني"، الذي استخدم مصطلحي"النظم"، و"التعليق لتوضيح ذلك غير مرّة؛ يقول:

"معلوم أن ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها مسبب من بعض. والكلم ثلاث: اسم وفعل، وحرف، وللتعلق فيما بينها طرق معلومة."[13]

[ ...] فهذه هي الطرق والوجوه في تعلق الكلم بعضها ببعض، وهي كما تراها معاني النحو وأحكامه"[14]

واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نُهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رُسِمَت لك فلا تخلّ بشيء منها"[15]

عُلم أنّ الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها، وأنه المعيار الذي لا يتبيّن نقصان كلام ورجحانه حتى يعرض عليه، والمقياس الذي لا يعرف صحيح من سقيم حتى يرجع إليه، ولا ينكر ذلك إلا من ينكر حسه، وإلا من غالط في الحقائق نفسه."[16]

يبدو النظم قائماً على أساس الاستغلال المثالي لعناصر محور العلاقات الجدولية الاستبدالية في المحور النظمي السياقي وفقاً للعلاقات النحوية المتعارف عليها في اللغة، كل لغة. وفي العربية، يبدو النظم مصطلحاً جامعاً لما يشتمل عليه مفهوم الجملة الصحيحة نحوياً، التي يقوم توزيع الوظائف النحوية لعناصرها بمهمة التمثيل الدلالي، أما تلك التي فقدت الصواب النحوي فهي خاطئة، وخارجة من النطاق اللغوي، أي غير مقبولة.

وبذا تتماز الجملة الفعلية [4] دون [5] بالمقبولية:

([4]) رحلَ المسافرون.

[5] رحلَ المسافرين.

لأنها سليمة من حيث العلاقات النحوية التي جعلت المسند إليه مرفوعاً، مؤدياً وظيفته النحوية في الفاعلية، كما أقرّت القواعد، في حين[5] غير مقبولة لخروجها على تلك القواعد.

إن مسألة المقبولية من خلال مبدأ السلامة اللغوية كما تقرّه قواعد النحو، تبدو شائكة ومُشكلة. وحسبُنا، ها هنا، أن نستجليَ النماذج المصغّرة التالية:

أ – ((مذهب البصريين أن أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس، كما أن أحرف الجزم وأحرف النصب كذلك، وما أوهم ذلك فهو عندهم إمّا مؤوّل تأويلاً يقبله اللفظ، كما قيل في (ولأصلبنكم في جذوع النخل)[17]: إن "في" ليست بمعنى على، ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحالّ في الشيء، وإما على تضمين الفعل معنى يتعدى بذلك الحرف، كما ضمن بعضهم[ ... ] أحسنَ في (وقد أحسن بي)[18]معنى لطف، وإما على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى. وهذا الأخير هو مجمل الباب كله عند أكثر الكوفيين وبعض المتأخرين، ولا يجعلون ذلك شاذاً، ومذهبهم أقل تعسفاً))[19].

**ب** – أما قوله سبحانه وتعالى(فلا اقتحم العقبة)[20] فإن لا فيه مكرّرة في المعنى، لأن المعنى فلا فكّ رقبة ولا أطعم مسكيناً، لأن ذلك تفسير للعقبة، قاله الزمخشري. وقال الزجّاج: إنما جاز لأن (ثم كان من الذين آمنوا) معطوف عليه وداخل في النفي، فكأنه قيل:"فلا اقتحم ولا آمن".انتهى. ولو صحّ لجاز"لا أكل زيد وشرب". وقال بعضهم:لا دعائية، دعاء عليه ألا يفعل خيراً، وقال آخر: تحضيض، والأصل فألا اقتحم، ثم حذفت الهمزة، وهو ضعيف"[21].

**ج**– (( وقال المتنبي:

**ولو قلمٌ أُلقيتُ في شقّ رأسِهِ  من السُّقم ما غيّرتُ من خَطّ كاتبِ**[22]

فقيل؛ لحن؛ لأنه لا يمكن أن يقدر ولو ألقى قلم، وأقول: روي بنصب قلم ورفعه، وهما صحيحان، والنصب أوجه بتقدير: ولَوْ لابست قلماً، كما يقدر في نحو"زيداً حبست عليه". والرفع بتقدير فعل دلّ عليه المعنى، أي ولو حصل قلم، أي ولو لوبسَ قلم."[23]

**د**– وَجاءَ في مسألةَ خبر لولا:"ولحّن جماعة ممن أطلق وجوبَ حذف الخبر المعرّي في قوله في وصف سيف:

**يذيب الرعبُ منه كلّ عضبٍ  فلولا الغمدُ يمسكهُ لسالا**[24]

وليس بجيّد، لاحتمال تقدير"يمسكه" بدلَ اشتمال على أن الأصل أن يمسكه، ثم حذف أنْ وارتفع الفعل، أو تقدير "يمسكه" جملة معترضة، وقيل: يحتمل أنه حال من الخبر المحذوف. وهذا مردود بنقل الأخفش أنهم لا يذكرون الحال بعدها، لأنه خبر في المعنى."[25]

**هـ** – وجاءَ في أمرِ الاسم التابع بعد لا النافية للجنس واسمها: "يجوز مراعاة محلّها مع اسمها قبل مضيّ الخبر وبعده، فيجوز رفع النعت والمعطوف عليه، نحو"لا رجلَ ظريفٌ فيها، ولا امرأةٌ فيها"."[26]

تعيدنا المسألة في (أ) إلى البدايات، حيث الخلاف بين جماعتي البصرة والكوفة، وما يتبعه من خلاف على مسائل القياس والسماع والشذوذ والتأويل أيضاً. فما يعدّ سليماً صحيحاً من وجهة النظر البصرية قد لا يكون كذلك من وجهة النظر الكوفية، ويتبع ذلك أن ما يعد مقبولاً عند البصريين قد لا يكون مقبولاً عند الكوفيين، والعكس صحيح أيضاً.

ولئن ظهر تعدّد المصادر القاعدية من خلال الجماعتين المذكورتين، إن الأمر يبدو أكثر تعقّداً بالنظر في تعدّد الآراء بتعدّد الداخلين معترك"النحو" (كما في المقتبس(ب)). لقد وجد هؤلاء النحويون في جمل الآيات القرآنية

شيئاً أوسع من القواعد الموضوعة. فالقاعدة التي توجب تكرار لا النافية إذا وليتها جملة اسمية صدرها معرفة أو نَكرة ولم تعمل فيها، أو إذا وليها فعل ماض لفظاً وتقديراً، تجد ما يخالفها في الآية الكريمة المذكورة؛ وهذا الذي جعل بعضهم ينبري لتعليلها، وإيجاد ما يسوّغ ضمّها إلى تلك القاعدة معتمداً على دلالة السياق متكاملاً، أما غيره فقد اعتمد على ترابط جملٍ بعينها بعضها ببعض. واستند آخرون إلى فهمٍ مغايرٍ، يقوم على قاعدة أخرى تبيح الدعاء أو التحضيض، بما أباح لابن هشام، بعد أن وقف على هذه الآراء جميعها، الحكم على قول الزجّاج بعدم الصحة، أي بعدم المقبولية، والحكم على الرأي القائل بالتحضيض بالضعف، أي إنه مقبول لكن بالحدّ الأدنى من درجات هذه المقبولية، في حين يبدو في مقابله الحدّ الأعلى متمثلاً في رأي الزمخشري، أو في الرأي القائل بِـ"لا" الدعائية.

في (جـ) تبدو لنا ثلاثة أنماط للحكم على مقبولية الجملة باتجاهين متعاكسين: نمط غير مقبول، وهو الرأي الذي لحّن لغة أبي الطيب؛ لأنه لم يستطع تطبيق القاعدة الموجبة رفعَ الاسم الواقع بعد"لو" بعد تقدير فعل مناسب، ونمطان مقبولان اعتماداً على تقدير مناسبٍ لهذا الفعل، لكنهما، في الوقت نفسه، متباينان في درجة المقبولية. فقد نصّ "ابن هشام" على أن "النصب أوجه"؛ ما يعني أنّ لرواية النصب حدّاً من المقبولية يفوق ما لرواية الرفع. والواضح لدينا أن ما تحكم في درجة المقبولية هذه ليس إلا دلالة التركيب المقدّر، التي تبدو في حال النصب أكثر وضوحاً منها في حال الرفع.

والأمر نفسه يتكرّر في(د)، غير أنّ المقبولية تقوم، ها هنا، على الاحتمالية في التقدير.

في (هـ) تقوم القاعدة على الجواز؛ ما يعني وجود جملةٍ واحدة تظهر بشكلين اثنين مقبولين معاً، قد يكون أحدهما متكوّناً وفقاً لقاعدةٍ هي الأصل، ليكون الثاني متكوناً بقاعدة هي الفرع (الجواز). لكن، في النهاية، لكل منهما الدرجة نفسها من المقبولية.

إذن، تبدو الإشكالية الكبرى في تحديد مقبولية الجملة اعتماداً على مبدأ سلامة العلائق النحوية راجعةً إلى تعدّد المصادر القاعدية الممكن الاستناد إليها، وتشعّبها إلى الحدّ الذي يفتح المجال واسعاً بما يضيق عنه وضع حدود واضحة تمام الوضوح، وتنوء معها قدرة الباحث، أي باحث، على جردها واستجلائها وحفظها جميعها بتفاصيلها ودقائقها وتشابكاتها الصغيرة والكبيرة، والبسيطة والمعقدة، في مظانّها المختلفة الأحجام والعناوين، والكثيرة من حيث أسماء المؤلفين؛ الأمر الذي قد يوقع بعضهم في مأزقٍ يحتاج فيه إلى من يقوّم له من حيث أراد التقويم لسواه. وهذا كثير في أيامنا المعاصرة، على حدّ ما حدث مع "عبد الحق فاضل" الذي صنّف "الأخطاء" في الاستعمالات اللغوية المعاصرة إلى سماعية، وسيئة، ومحتملة، فأمّا الأخطاء السماعية، فَتتّسم بالعمومية، إذ لا يمكن لأحد أن يسلم منها؛ لعدم القدرة على حفظ ألفاظ المعجم كلّها.[27] وأمّا الأخطاء السيئة فهي بؤرة الخطر؛ إذ من شأنها أن تقضي على السلائق اللغوية السليمة عند الناشئين وتشوّهها عند الكبار،ولهذا خطره الكبير على اللغة.[28] بينما تبدو الأخطاء المحتملة أقلّ خطراً من الصنف الثاني، ويمكن التغاضي عنها.[29]

ويتحدث، من ضمن الأخطاء السيئة التي يتحدث عنها، عن استخدامهم في إحدى الفضلات الجملية:"من على المنابر"، بقوله:"عجيب أن تظل هذه الغلطة حيّة ترزق بالرغم من وضوحها وكثرة تنبيه اللغويين قرّاءهم إليها. والصواب: من فوق المنابر، لأن حرف الجر لا يدخل إلا على الاسم، ولا يدخل على حرف جر آخر. لكني وجدت تعبير(من على) يرد حتى في ترجمات شكسبير، وحتى على أقلام بعض الكتّاب المشهورين."[30]

ولا شكّ في أنّ الباحث المذكور لو اطّلع على ما نصّ عليه سيبويه، مثلاً، بهذا الشأن لما كتب ما كتبه وغَلَّط من غَلَّطه. فقد جاءَ في "الكتاب":

"وأما الحروف التي تكون ظرفاً فنحو خَلْفَ وأمامَ، وقُدّام ووراء، وفوقَ وتحت، وعند وقبل، ومَعَ وعلى لأنك تقول: منْ عليك، كما تقول: مِن فوقِكَ، وذهَبَ مِنْ مَعِهِ.[.... ] وهذه الظروف أسماء، ولكنها صارت مواضع للأشياء. "[31]

على بمنزلةِ فوقَ وإن خالفتها في أكثر المواضع. سمعنا من العرب من يقول: نهضتُ من عَلَيْهِ، كما تقول: نهضتُ منْ فَوقِهِ."[32]

وهو اسم لا يكون إلا ظرفاً. ويدلّك على أنه اسم قول بعضِ العرب: نهضَ من عليهِ."[33]

وقد استدعى الرفض السابق، العنيف، للفضلة المذكورة وقوفَ مجمع اللغة العربية في القاهرة عندها مكلّفاً أعضاءه مهمّة البحث فيها، لتخرجَ اللجنة المجمعية في النهاية بالمصادقة على قبولها، اعتماداً على قبولها القديم السابق الذكر (34 ).

وتبقى الخلاصة في النهاية تحدّد أن مقبولية جملة ما في العربية تقوم على مدى انضوائها في نطاق القواعد النحوية، وعلى مدى إعطائها دلالة محدّدة مفهومة.

لم تبتعد التحديدات الحديثة للجملة عما سبق للعرب أن خاضوا فيه وتكلموا عليه، وإن اختلفت المناهج.

فقد أحصى"يونغ"(W.Jung) ما يزيد على الثلاثمائة تعريف للجملة[35]. لكن ليبقى التعريف التقليدي لها أنّها"وحدة لغوية مستقلة بذاتها وليست جزءاً من وحدة أكبر".[36]

يساوي هذا التعريف في جوهره ما سبق للعرب أن ذكروه لمّا مازوا (الجملة/ الكلام) بالاستقلالية. ولكنه ينقص عما أوردوه بخصوص ضرورة إفادة دلالة معينة.

يتخذ مفهوم الاستقلالية طابعاً خاصاً عند بنيويّي نظرية القوالب (Tagmemic Theory) فالجملة عندهم"قالب يتكوّن من خانات لكل منها نوع خاص من الكلمات أو العبارات تشغلها"[37]، ولذلك تأخذ الجملة(Sentence) عندهم، بقالبها الخاص، موقعاً متوسطاً بين العبارة (Clause)، والفقرة (Paragraph)[38] من حيث إنها يمكن أن تشتمل على خانات تشغلها العبارات، في حين لا بد للفقرة من أن تشتمل عليها.

ورأى بلومفيلد (L. Bloomfield) أنها"شكل لغوي مستقل، وغير متضمن في شكل لغوي آخر وفقاً لمقتضيات التركيب النحوي"[39]. وكذا عبر عنها هوكيت(HoKett): "شكل لغوي، لا يؤلف مركباً مع أي شكل لغوي آخر"[39]

أما مفهوم الدلالة، فيبدو أن له منظّريه الخاصين أيضاً. إنّ الإصرار على إفادة معنى ليس في حقيقته إلا إدراكاً لأهمية العمليّة التواصلية في اللغة (Communication). ومن هنا عدّ"سابير" (Sapir) "الجملة اللغوية وحدة وظيفية أساسية في العملية التبليغية أو الاتصالية"[40]. والحقّ أن هذا المعنى هو الجوهر الذي قصد إليه العرب القدماء لما حدّوا(الكلام /الجملة) بـ"لفظ–يحسن السكوت عليه– يفيد معنى".

وإذ رأى "سابير" الجملة شيئاً أساسياً يؤدي وظيفة، عدّ آخرون أن لا وجود لهذه الجملة من دون غايتها تلك. وهذا ما ألحّ عليه"غ.ف.كولشانسكي"، أحد اللغويين الروس، لمّا ربط مفهوم الجملةِ بمدى أدائها مهمتها تلك:"لا توجد الجملة خارج الاتصال. إنها اتصال وإخبار وتخدم هذين الهدفين"[41].

وبهذا التعريف تبدو أحاديث النجوى (منولوج Monologue)–سواء أكانت جملةً أم نصاً يحتوي على مجموعة جمل، أم كلمةً مفردة– غيرَ داخلةٍ في نطاق الجملة، بينما تبدو العلامة"قف" المكتوبة على شاخصة طريق جملة.

وبتعريف آخر جامعٍ ما سبق، يقول "فيكتور خراكوفسكي" في هدي التفريق السوسيري بين اللغة ( La Langue) والكلام (La Parole) : "إن معنى الكلام(التخاطب) يتجلى في نقل الخبر، أما الجملة فتعتبر على ما يبدو القطعة الصغرى من الكلام، التي تشتمل على خبر ذي معنى منتهٍ نسبياً يُسند إلى عائد معين."[41]

أما النحو التوليدي التحويلي، فيرى أن الجملة هي "الوحدة اللغوية الأساسية، وتنتج عن تطبيق قواعد توليد العبارات والتحويلات."[42]

لقد سبق لِـ"بلومفيلد" أن قال عن اللغة إنها "مجموع المنطوقات التي يمكن أداؤها في الجماعة اللغوية"[43].

إن رؤية كهذه ترى اللغة مجموعة تحقّقات مادية متجسدة في الأحداث الكلامية الواقعة، تعني أن صاحبها يرى الشكل المجسّد من خلال الكلام هو الميدان الحقيقي لدراسة اللغة، وهذا ما رسّخته البنيويّة (Structurlism)حقاً، إذ ما على الواصف البنيويّ إلا ان يبدأ دراسته من مستوى الكلام لينتهي بوصف الأصوات المؤلِّفة له، بعد أن يجمع العيّنات الكثيرة التي ستُنتَجُ منها فرضيات عمله.

يقوم التحليل في هذه الدراسة على أساس"النحو" الذي تحدّد عند "بلومفيلد" نفسه أنه "نظام الأشكال ذوات الدلالة في اللغة"[43]وهذا النظام يقوم على مستوياتٍ في التحليل، يؤدي فيها السابق إلى اللاحق، فالجملة"#افتتح الرئيس المؤتمر#"[44] تُحلّل إلى مستويات يبرز المستوى الأول فيها ممثّلا الكلام (ك)، وثانيها مستوى الإسناد، وثالثها المستوى الذي تقطّع فيه مكوّنات الإسناد إلى (مسند – مسند إليه– فضلة)، والرابع ينسب المسند إلى الفعل والمسند إليه إلى (اسم1)، والفضلة إلى (اسم2)، والمستوى الخامس ينظر في تفصيلات ما أفرزه المستوى الرابع فينسب الفعل إلى زمنه (ماض)، وجذره (ف.ت.ح)، ويُجَزّئ الاسمين الأول والثاني إلى (أداة تعريف واسم). أما المستوى الأخير فهو المستوى الذي لا تقبل فيه مكوّنات الجملة أي تحليل آخر.[45]

إن الكلام بما يتضمنه من جمل فعليّة أو غير فعليّة، من وجهة نظر البنيوية، ليس إلا استجابات آلية لمثيراتٍ تجعله إنجازاً مجرداً من أي حضور ذهني، ويتوقف على عامل القياس (Analogy) وحده تفسير قدرة الإنسان على النطق بعدد غير محدود من الجمل والصيغ اللغوية من خلال عددٍ محدود سمعه منها[46].

وبذا تكون المنتوجات الكلامية جميعها صحيحة، في اللغات كلّها، ولا مجال للخطأ فيها."فقد برهن كوين– على سبيل المثال–أنه لا معنى لأن نأخذ نحواً بدلاً من الآخر على أنه"صحيح"، طالما أنهما متساويان [هكذا وردت في الأصل] ما صدقياً، أي يحدّدان سمات لغة مجسّدة[Enternalized] واحدة، أعني طالما أنهما بالنسبة له قائمة من التعبيرات"(47). [ هكذا وردت في الأصل ]. وشكّ"د.لويس"(D.Lewis) "في وجود أي طريقة [هكذا وردت في الأصل] لأن نفهم موضوعياً معنى الإصرار على أن النحو"G" تستخدمه طائفة من البشر P على حين أن النحو"Gَ"–الذي يولّد اللغة ذاتها التي يولّدها النحو "G"–ليس كذلك."[47].

إذن، فلا اختيار ولا انتقاء، فجمل اللغة كلّها صحيحة، ومن ثم يتحدّد مفهوم المقبولية من خلال هذه الصّحة.

لقد سيطرت أفكار البنيويين ردحاً طويلاً من القرن العشرين، وما كاد "تشومسكي" يظهر حتى أعادَ للعقلِ صلته باللغة، وهي السمة التي كان البنيويون قد أفقدوه إيّاها، وذلك منذ إصداره كتابه"البنى التركيبية" ( Syntactic structure) عام (1957)م.

إن اللغة عند "تشومسكي" شيء كامن في الدماغ الإنساني، وما على اللساني إلا أن يصف ما يتجسّد منها في الكلام المنطوق أو ما يظهر كتابةً لمعرفة ما وراءه. والغرض من هذا معرفة المحركات الأساسية الكامنة وراء الظاهرة اللغوية.

لقد فهم مسألة القياس اللغوي على أنها إبداع خلّاق ينماز به الإنسان وحده، لمّا قال بوجود المقدرة اللغوية (Competence) بمعنى الطاقة الكامنة في الدماغ الإنساني المهيّئة لظهور ما سمّاه بِـ (Performance:الإنجاز) الذي يتجلى في تلك الأشكال اللغوية المتباينة، منطوقةً أو مكتوبة.

إن الدماغ الإنساني وحده ينطوي على ما يمكن تسميته بِـ "الملكة اللغوية" (Language faculty)، لها حال أولية يشترك فيها البشر جميعاً، فإذا ما توافر لها تجربة ملائمة انتقلت إلى نوعٍ من الاستقرار ما يلبث أن يكتسب مواد لغوية جديدة، وهذا حصول ما يسمى بِـ "اللغة المبنية داخلياً" (Internalized) تمثّل اللغات الخاصة، كالعربية والإنكليزية وغيرهما.

يبرز النحو في هذه الرؤية ممثّلاً في الحالين؛ فهو في الأولى منهما نحو كلّي(Universal grammar)، وهو في الثانية نحو خاص يتعدّد بتعدّد اللغات الخاصة(48). وهذا هو النحو الذي يقع على عاتقه إنجاز جمل صحيحة، أي مقبولة نحوياً، تبعاً للّغة الخاصّة.

فالإسبانية والإيطالية، اللتان تنتميان إلى فصيلة لغوية واحدة تجمعهما خصائص مشتركة كثيرة، مثلاً، قد تتباينان في قبول جملةٍ معينة، مع وجود مبدأ مشترك بينهما.فالإسبانية لا تقبل الجملة: " Jaun hizo afeitar a Pedro a Maria
جعل خوان ماريا تحلق[لـ] بيدرو"[49]

والسبب بسيط؛ لأن المبدأ العام في هذه اللغة لا يُجيز تتابع الفضلات الجملية المؤلفة من جار ومجرور– وهما هنا (إلى بيدرو:a Pedro)وَ(إلى ماريا:a Maria)– في حين يقضي هذا النحو بضرورة ذكر حرف الجر مع المفعول به"الحي"، وهو (Pedro) هنا. أما الإيطالية التي تأخذ بالمبدأ النحوي نفسه، فتقبل الجملة نفسها فيها بألفاظها الإيطالية؛ لأن نحوها يتطابق مع المبدأ العام، فلا يطلب للمفعول حرف جر سابق له(50).

والحق أنّ ذلك يدفعنا إلى التفكُّر في ما سيحدث إذا ما تخلّى نحو الإسبانية الخاص عن فكرة إلحاق حرف الجر بالمفعول الحيّ تأثرّاً بالإيطالية، أو في ما سيحدث إذا ما تأثّر نحو الإيطالية الخاص في نحو الإسبانية فغيّر نمطه المعهود.

إن شيئاً من الجواب يمكن نستشفّه من خلال نماذج في العربية الفصحى المعاصرة. فالعربية الفصيحة الموروثة جعلت من نظام الجملة الفعلية المكونة من(مسند –مسند إليه– فضلة) قائماً على مفهوم الرتبة(Order). وهو المفهوم الذي يسمح للفضلة إن كانت جاراً ومجروراً بتغيير موقعها في حيّز الجملة، لكن ليس لتحتلّ موقع الصدارة دائماً، أي أن تتوضّع قبل الفعل. وكذلك الأمر مع الضمير الذي لا يجوز تقديمه على ظاهرٍ لفظاً أو رتبة، إلا في الشعر للضرورة[51]، أما المنثور، أياً كان، فلا يقبل فيه ذلك.

إن نحو العربية الخاص ينماز بذلك، من ضمن ما ينماز به، من نحو اللغات الأوروبية مثلاً، لكن التأثّر الكبير، والطبيعي، في هذه اللغات في عصرنا هذا فعل فِعْلَه، وأدى إلى وجود جمل من نوع:

(4)– "ببساطة شديدة يتعلق الأمر في مسألة المديونية التي باتت تشكّل سبباً جوهرياً من أسباب تنامي الفقر[....]"[52].

(5)– "تشهده سماء تشرين الثاني من كل عام. عرضٌ للشهب من مذنب عمره سبعة قرون"[53].

إن هاتين الجملتين مخالفتان للأصول النحوية الواجب اتباعها، وهذا يفرض عدم قبولهما، فهما غير سليمتين نحوياً. لكنْ ألا يلحظ أن عدم صحتهما النحوية لم تؤثر على قبولهما من حيث قدرتهما على الإبلاغ. فهما واضحتان وجليتان، ولا يمكن لحدس متلقٍ عادي أن يشكّ في صحتهما؛ وهذا يعني أن هناك فروقاً معينة بين ما يصحّ، وما يُقبل. وعلى هذا بنى "تشومسكي" مفهومه لِـ"النحوية"(Grammaticality) وميّزها من المقبولية (Acceptability)، لتكوّنا معاً معيارين نسبيَّين، تتباين من خلالهما درجة الحكم على الجملة.[54] فليس كل ما هو صحيح نحوياً يمكن أن يكون مقبولاً، وليس كل ما هو مقبول يمكن أن يكون سليماً نحوياً. كما أن المقبول نفسه تتباين درجة المقبولية فيه بين مقبول تام القبول، ومقبول لا بأس فيه. وهذا يتناسب مع ما سبق لعلمائنا القدامى أن تكلموا عليه كما بينا عند " سيبويه"، وكما هي حال الاتجاهات النحوية على حد ما بينا عند "ابن هشام".

لا شكّ في أنّ أعلى درجات القبول هي تلك التي تجتمع فيها الصحة النحوية إلى تكامل عناصر الجملة، إلى الدلالة الواضحة. ولهذا يبدو الإنجاز في(7) المبني من(6) للاستفهام عن المركب الاسمي(this lecture: هذه المحاضرة)، مقبولاً تماماً:

(6)"It is difficult for him to understand this lecture" [55] [صعبٌ عليه فهم هذه المحاضرة]

(7) " What is it difficult for him to understand?"[56]

فقد أمكن تطبيق القواعد الخاصة بإجراء التحويل المناسب لإعطاء هذه الجملة(البنية السطحية)، وتكاملت المكوّنات المركبية، وهذا يؤدي إلى دلالة واضحة. بينما يبدو تطبيق القواعد نفسها على جمل مثل(8) مسيئاً لقبول الجملة(9)، ما دام المركب الاسمي المسؤول عنه هو (the boy) من (8):

[ قطعوا الطريق على رسالة جون إلى الصبي]

**(8)" They intercepted John's message to the boy"** [57]

**(9)" Who did they intercept John's message to?"** [58]

إن الجملة(9) غير مقبولة، مع أن دلالتها واضحة، وهي مسموح بها نحوياً(59)، فهي لا تُحيل إلى المستفهم عنه المراد، أي إنها تحيل إلى دلالة أخرى غير تلك المرادة.

وَ شبيه بهذا ما نراه من أمر ظاهرة(مما) في الصحافة العربية المعاصرة. فهم يوردونها في موضع تفسير، كل تفسير يعقب تعليلاً أو سبباً محدّداً بألفاظ معينة، نحو:

(10)– "[...] تتميز بالبساطة والعمق والشفافية، مما جعلها أفلاماً جماهيرية بامتياز." [60]

(11)– "بات هذا المعرض يستقطب الأسماء المنتجة في حقول التشكيل والتصوير الضوئي والخط العربي كافةً، وبأحدث النتاجات وأجودها، مما يجعل منه المؤشِّر الأصدق على المستوى الذي وصلت إليه هذه الفنون"[61].

تتحدث الجملة (10) عن أفلام معينة كانت سمات البساطة والعمق والشفافية فيها هي التي أكسبتها محبة الناس وإعجابهم بها. واستخدام (من +ما:مما) يجعل من هذه السمات بعضاً من سمات أُخر، وليست وحدها السبب في إحداث الجماهيرية.

وتتحدث الجملة (11) عن عوامل محدّدة مذكورة في جزء الجملة قبل(مما) هي التي سبّبت المذكور بعدها، أي كان من المفروض أن يستخدم معها(ما) دون(مما) التي توحي بوجود عوامل أخر إضافية غير مذكورة.

إن الجملتين(10) وَ(11) صحيحتان نحوياً، ودلالتهما واضحة أيضاً، لكننا لو أردنا حصر حدود الدلالة بالأسباب اللفظية المذكورة في كلّ منهما، لكان بإمكاننا القول بعدم مقبوليتهما تبعاً لما ذكرناه.[62]

إن مسألة الدلالة ها هنا تذكّرنا أن "تشومسكي" عدّ العملية النحوية مستقلةً عن العملية الدلالية أو المعنى؛ فما هو نحوي يختلف عما هو دلالي بالرغم من أن العلاقة بين النحو والمعنى هي علاقة نسبية يمكن أن يكون لها جوانب إيجابية" [63]. ولعلّ في الجملتين (13) وَ(14) ما يشي بذلك، مثلما تشي به الجملة (12):

(12) " I disapprove of John's drinking " [64] [أستنكرُ شربَ جون ]

فهذه الجملة صحيحة نحوياً، وهي مقبولة دلالياً أيضاً، لكننا لا يمكن أن نسلم بمقبوليتها دلالياً تمام القبول، فهناك لبس يكتنفها؛ إذ لا يتوضح منها إن كان سبب الاستنكار شربه من حيث هو شرب، أو إن كان سببه سمة معينة تخصّ هذا الشرب. وسرعان ما سيزول اللبس إذا ما أضيف إلى الجملة ركن أو أركان موضّحة نحو:

(13)" I disapprove of John's drinking beer "(64)

(14)" I disapprove of John's excessive drinking"[64]

إذ يتوضح الأمر،في (13)، أن سبب الاستنكار يتحدّد في شربه الجعة، بينما يتحدد هذا السبب، في (14)، في الشرب الزائد على الحدّ.[64]

وبذا يتضح أن الجملة(12) سليمة نحوياً ودلالياً، لكن كلاً من الجملتين (13)و(14) أكثر مقبوليةً منها لغموضها الدلالي ووضوحهما.

ومثل هذه النماذج وارد في لغة الصحافة العربية المعاصرة، وحسبُنا الجملة (15) إذا ذكرت مجردة:

(15)– "وقد تناولت الأوراق التي أُلقيت أمس:التحدي السكاني واستراتيجيات التنمية في سورية"[65].

تبدو ذات لبس دلالي. أفلا تحتمل الدلالة أن الحديث جارٍ عن أوراق أُلقيت في سلة المهملات، مثلما تحتمل أن يكون الحديث قائماً على أوراق بحثيّة قُدِّمت في إحدى الندوات العلنية؟

إن اللبس المذكور سرعان ما يزول إذا ذُكرت الجملة في السياق الذي يتحدث عن شيءٍ مرجعي هو تلك الندوة وأبحاثها، ليصبح مدار المسألة دلالياً صرفاً، يأخذ عند البلاغيين مناحيَ مختلفة تحت عنوان المجاز، وينتسب في الدراسات الأسلوبية (Stylistics) إلى مصطلحات كثيرة، من أشهرها الانزياح (L'Ecart) ، والتجاوز (L' Abus)، والانحراف(Deviation).[66] وقد لا تخرج منها تلك الجملة التي جعلها تشومسكي مثالاً على عدم المقبولية في حالٍ خُرقت فيها الدلالة: Colorless green

"ideas sleep furiously" الأحلام الخضراء العديمة اللون تنام بعنف[67]

إذا ما أُخِذَ في الحسبان بعض المدارس الحديثة كالسّريالية، مثلاً، لتصبح عدم المقبولية هذه مرادة لذاتها لأغراض متباينة. لقد ناقش " تشومسكي" هذه المسائل، من خلال مفهومه عن " البنية السطحية " و" البنية العميقة". وقد أدى به هذا إلى إقصاء الدلالة عند تفسير البنية السطحية في مرحلة أولى، ليعود في مرحلة لاحقة إلى تأكيد أهمية تفسير هذه البنية اعتماداً على الدلالة والنحو معاً. وهذا هو كنه ما ألح عليه جمهور علمائنا العرب القدامى.

بعد هذه الدراسة يمكننا تبين الخلاصة الآتية: إن الفكر الإنساني الذي أفرز مسائل اللغة واحد عند الأمم جميعها. ولذلك لم نجد تبايناً كبيراً بين ما سبق للعرب الخوض في تعريفهم " الجملة "، ومسائل مقبوليتها، وما أفرزه الدرس اللغوي الحديث عند الغربيين.

إن الاختلاف الوحيد – إذا تجاوزنا التباينات الفردية – يكمن في بناء الغربيين المحدثين دراساتهم على منهجية واضحة، وأسس علمية خالصة قد تتجاوز، في بعض الأحيان، حدود المنطق، كما في البنيوية. أما الاتفاق فواسع، يقوم في مجمله على أساس واضح يقول إن الجملة كي تحقق وجودها بعيداً من الفروق في التحديدات التعريفية محددة هي: استقلالية تضمن تحقق وظيفة اللغة في التواصل، وإن كان هذا التواصل بين الإنسان وذاته. وبناء تركيبي سليم تقره مبادئ السلامة النحوية في اللغة الخاصة. ودلالة واضحة لا يمكن أن تتحقق في غياب الركنين الأولين، فهي تعتمد عليهما وتتجاوزهما بحسب عرفية استخدامات اللغة أو عدم عرفيتها. أما التباين في درجة المقبولية، فتتحكم فيه القواعد الخاصة باللغة الخاصة، ومقدار التوافق في المواضعة اللغوية (الاستعمال الحقيقي )، أو الخروج عليها (استعمالات مجازية – فنية ) بين أفراد اللغة الخاصة.

## الحواشي:

(1) ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص ج1 ص17.
(2) ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك ص20.
(3) السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع في شرح الجوامع ج1 ص 29
(4) المصدر نفسه ج1 ص 39.

(5) " " ج1 ص33.

(6) ابن هشام، جمال الدين، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ج2 ص 490

(7) المصدر نفسه ج2 ص 491،490.

(8) " " ج2 ص 492

* وأضاف أيضاً الجملة الظرفية، وجعلها المصدرة بظرف أو جار ومجرور نحو"أعندك زيد" عند من قدّر زيداً فاعلاً بالظرف والجار والمجرور.(ينظر المصدر نفسه ج2 ص 492). أما ما ذكرناه من أنماط تمثل الهياكل الأساسية ، فقد أوردناها على سبيل المثال لا الحصر.

(9) ينظر: المصدر نفسه ج2 ص 493،492

(10) المصدر نفسه ج2 ص 497

(11) يُنظر: المصدر نفسه ج2 ص 497

** (ج، ج) :جعلنا الأول رمزاً للجملة الصغرى، والثاني رمزاً للجملة الكبرى.

(12) سيبويه، أبو بشر عمرو، الكتاب ج1 ص 26،25

*** يُلحظ،ها هنا، عدم ورود لفظ الجملة في السياق الذي أورده سيبويه، وما ورد كان عن "الكلام". ولكن في هذا المقام تجاوزنا الفرق بين المصطلحين لمصلحة"الجملة الصغرى"وَ "الجملة الكبرى".

(13) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز ص ف (من المقدمة).

(14) المصدر نفسه ص ش (من المقدمة).

(15) المصدر نفسه ص 64.

(16) المصدر نفسه ص 24،23

(17) طه (71)

(18) يوسف (100).

(19) ابن هشام، جمال الدين، مغني اللبيب ج1 ص 151،150.

(20) البلد (11).وتمام الآية الكريمة(وما أدراك ما العقبة.فكّ رقبة. أو إطعام في يومٍ ذي مسغبة. يتيماً ذا مقربة. أو مسكيناً ذا متربة. ثم كان من الذين آمنوا وتواصوا بالصبر وتواصوا بالمرحمة) الآيات (12−17).

(21) ابن هشام، جمال الدين، مغني اللبيب ج1 ص 321

(22) المتنبي، أحمد بن الحسين، شرح ديوان المتنبي ج1 ص 175

(23) ابن هشام، جمال الدين، مغني اللبيب ج1 ص 354، 355

(24) المعرّي، أبو العلاء، شرح سقط الزند ق1 ص 104

(25) ابن هشام، جمال الدين، مغني اللبيب ج1 ص 360

(26) المصدر نفسه ج1 ص 314

(27) فاضل، عبد الحق، "أخطاء لغوية"، اللسان العربي مج9 ج1 ص413

(28) المرجع نفسه مج9 ج1 ص417

(29) " " مج9 ج1 ص 421

(30) " " مج9 ج1 ص 417

(31) سيبويه، أبو بشر عمرو، الكتاب ج1 ص 420

(32) المصدر نفسه ج3 ص 268

(33) " " ج4 ص 231

(34) مجمع اللغة العربية، كتاب الألفاظ والأساليب ج1 ص 178

(35) البهنساوي، حسام، القواعد التحويلية في ديوان حاتم الطائي ص 89

(36) عيّاد حنا، سامي؛ وآخرون، معجم اللسانيات الحديثة ص 130

(37) مبارك، مبارك، معجم المصطلحات الألسنية ص 285

(38) عيّاد حنا، سامي، وآخرون، معجم اللسانيات الحديثة ص 130

(39) البهنساوي، حسام، القواعد التحويلية في ديوان حاتم الطائي ص 94

(40) الوعر، مازن، قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث ص 76.

(41) خراكوفسكي، فيكتور، دراسات في علم النحو العام والنحو العربي ص1.

(42) عيّاد حنا، سامي، وآخرون، معجم اللسانيات الحديثة ص 130

وينظر أيضاً: زكريا، ميشال، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية ص23.

(43) تشومسكي، نوم، المعرفة اللغوية طبيعتها وأصولها واستخدامها ص 78

(44) الوعر، مازن، قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث ص 121

(45) المرجع نفسه ص 120، 121

(46) تبنّى هذا الموقف منذ البداية اللساني بلومفيلد ثم تبعه كل من كوين(Quine) وهوكيت (Hockett).(ينظر: تشومسكي، نوم، المعرفة اللغوية ص 93

والمسدي، عبد السلام، الأسلوبية والأسلوب ص 208).

(47) تشومسكي، نوم، المعرفة اللغوية ص 79.

(48) ينظر: المرجع نفسه ص 85، 86

وكذلك: تشومسكي، نعام، اللغة ومشكلات المعرفة ص43

(49) تشومسكي، نعام، اللغة ومشكلات المعرفة ص 24

(50) المرجع نفسه ص 24، 25

(51) ينظر: ابن عصفور، أبو الحسن علي، ضرائر الشعر ص 208، 209.

يلحظ أن العربية تجيز تقديم المضمر العائد على الظاهر في حالين: أولاهما أن يأتي هذا المضمر على شريطة التفسير، كما هو الأمر في "نعم، وبئس"، وباب التنازع. وثانيتهما أن يتصل هذا المضمر باسم منصوب أو مخفوض دون المرفوع.و ما خالف ذلك في الشعر القديم عُدّ للضرورة فقط.(يُنظر: الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن، كتاب الجمل في النحو ص 117،118). أما في مثالنا ها هنا، فقد اتصل الضمير بفعل قبل أن يذكر الاسم الظاهر العائد عليه( عرض للشهب).

(52) الثورة 27-9-2000م.

(53) النور 2-12-2001م.

(54) الوعر، مازن، قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث ص 99.

(55) CHOMSKY, N,Language and Mind, P.41

وقد حدّد"تشومسكي" في الصفحة نفسها من هذا الكتاب الأركان التي يقوم عليها جوهر هذه العملية، وهي:

1- تعيين المركب الاسمي المراد الاستفهام عنه(Wh- Placement).

2- وضع هذا المركب الاسمي في بداية الجملة (Wh- Inversion).

3- تحريك جزء من الفعل المساعد إلى الموقع الثاني في الجملة.

4- إبدال المركب الاسمي بالنموذج الاستفهامي المناسب المتعارف عليه في اللغة ( Phonological Interpretation).

(56)Ibid, P.42

(57)Ibid, P.41

(58)Ibid ,P.42

(59)Look: Ibid, P.42

(60) النور 4-11-2001م

(61) تشرين 4-11-2000م

(62) يُنظر: فاضل،عبد الحق،"أخطاء لغوية"، اللسان العربي مج9 ج1 ص 419

وقد عدّها من الأخطاء السيئة.

(63) الوعر، مازن، قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث ص 100

(64)CHOMSKY،N, Language and Mind, P.27

(65) النور 11-11-2001م

(66) يُنظر: المسدي، عبد السلام، الأسلوبية والأسلوب ص 100

(67) الوعر، مازن، دراسات لسانية وتطبيقية ص 109.

# المراجع:

.....


**القرآن الكريم.**

(1) ابن جني، أبو الفتح عثمان، دون تاريخ- الخصائص، تحق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، مصر.

(2) ابن عصفور، أبو الحسن علي، 1982 – ضرائر الشعر، تحق السيد إبراهيم محمد،ط 2، دار الأندلس، بيروت.

(3) ابن الناظم، أبو عبد الله بدر الدين، دون تاريخ – شرح ألفية ابن مالك، تحق عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت.

(4) ابن هشام، جمال الدين، دون تاريخ– مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحق مازن المبارك وعبد العال سالم مكرّم، راجعه سعيد الأفغاني، [دمشق].

(5) البهنساوي، حسام، 1992– القواعد التحويلية في ديوان حاتم الطائي، مكتبة الثقافة الدينية، دار المناهل، القاهرة.

(6) تشومسكي، نعام، 1990– اللغة ومشكلات المعرفة، تر.حمزة بن قبلان المزيني،ط1، دار توبقال، الدار البيضاء.

(7) تشومسكي، نوم، 1993 – المعرفة اللغوية طبيعتها وأصولها واستخدامها، تر.محمد فتيح، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة.

(8) الجرجاني، عبد القاهر،(1988–1989)– دلائل الإعجاز في علم المعاني، تصحيح وتعليق السيد محمد رشيد رضا، منشورات جامعة البعث، مطابع الروضة النموذجية، حمص.

(9) عياد حنا، سامي، وحسام الدين، كريم زكي، وجريس، نجيب، 1997– معجم اللسانيات الحديثة (إنكليزي– عربي)، ط1، مكتبة لبنان، بيروت.

(10) خراكوفسكي، فيكتور، 1982– دراسات في علم النحو العام والنحو العربي، تر. جعفر دك الباب، وزارة التعليم العالي، مطابع مؤسسة الوحدة، سورية.

(11) الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن، 1986– كتاب الجُمل في النحو، تحق علي توفيق الحمد، ط3، مؤسسة الرسالة ودار الأمل، بيروت.

(12) زكريا، ميشال، 1986– الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة)، ط2، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.

(13) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، دون تاريخ– الكتاب، عالم الكتب، بيروت.

(14) السيوطي، جلال الدين،1975– همع الهوامع في شرح الجوامع، تحق عبد السلام هارون وعبد العال سالم مكرّم، دار البحوث العلمية، الكويت.

(15) فاضل، عبد الحق، 1972–"أخطاء لغوية"،"اللسان العربي ، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، مج9 ج1.

(16) مبارك،مبارك، 1995– معجم المصطلحات الألسنية (فرنسي– إنكليزي– عربي)، ط1، دار الفكر اللبناني، بيروت.

(17) المتنبي، أحمد بن الحسين، 2004– شرح ديوان المتنبي، وضعه عبد الرحمن البرقوقي، راجعه وفهرسه يوسف الشيخ محمد البقاعي، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت.

(18) مجمع اللغة العربية، 1977– كتاب الألفاظ والأساليب، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ج1، القاهرة.

(19) المسدي، عبد السلام، دون تاريخ – الأسلوبية والأسلوب، الدار العربية للكتاب، طرابلس الغرب.

(20) المعرّي، أبو العلاء ، 1964 – شرح سقط الزند ، تحق مصطفى السقا وعبد الرحيم محمود وعبد السلام هارون وإبراهيم الأبياري وحامد عبد المجيد ، إشراف طه حسين ، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتاب سنة 1945 ، نشر الدار القومية ، وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، القاهرة.

(21) الوعر، مازن، 1989– دراسات لسانية وتطبيقية، ط1، دار طلاس، دمشق.

(22) الوعر، مازن، 1988– قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، ط1، دار طلاس، دمشق.

(23) CHOMSKY, N, 1968 – Language and Mind, Harcount, Brace & Word, Inc, U.S.A.

**الصحف:**

(24) تشرين 4–11–2000م.

(25) الثورة 27–9–2000م.

(26) النور 4–11–2001م.

(27) النور 11–11–2001م.

(28) النور 2–12–2001م.